

اللغة العربية ترفع رأسها وتسترد كرامتها

آن لغة العربية — لغة البلاد الرسمية — أن ترفع رأسها قليلا، وأن تسترد شيئا من كرامتها، وأن تحتل بعض مكانها الطبيعي المعترف به لكل لغة رسمية في جميع بلاد العالم !

آن لها أن تبلغ هذه المرتبة أخيرا بالقانون الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه الأيام والذي ينص على أن تمسك دوائر الأعمال جميعا في مصر حساباتها باللغة العربية ، وأن تكون جميع مكاتباتها الخاصة بتنفيذ عقود تكويتها أو التزامها بهذه اللغة .

لقد كانت هذه رغبة برلمانية نادى بها لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب مرتين . ولكنها لم تجب إلا اليوم لأن أصحاب العمل الأجانب وقفوا وقفة لا تتفق مع الانصاف ضد هذه الرغبة ، ولانت قناة المسؤولين أمام هذه الوقفة الجائرة ، حتى آن لهذه القناة أخيرا أن تستد ، وأن تعنص بالحق الطبيعي الذي لا يجادل فيه مجادل بوجه حق ، فقدم "الرجل" عبد الحميد عبد الحلق هذا القانون أخيرا ، وما كانت المسألة من أولها في حاجة الى غير "رجل" له همة الرجال .

لقد كان غريبا جدا ، أن تجاهد أمة ستين عاما حتى تظفر بالاعتراف بحقها الطبيعي والتاريخي في الاستقلال، وأن تجاهد بعد ذلك حتى تفوز بإلغاء قيود الامتيازات التي قيدت خطاها وأهانت كرامتها نحو قرن من الزمان. ثم تجرد نفسها بعد هذا لم تحصل على غير صكوك لا نتيجة لها ، ما دامت لفتها الرسمية لا تعترف بها دوائر العمل الأجنبية في داخلية البلاد .

كان هذا شذوذا ظاهرا لا شك فيه ، وقد شكنا من هذا الشذوذ كل من احس في نفسه معنى الكرامة الوطنية ، وكل من لاحظ أن شبابنا المتعلمين المتعطلين يتكاثرون كل عام وأبواب هذه الدوائر موصدة في وجوههم بحجة أنهم لا يمتقنون لغات هذه الدوائر ، ولغتهم التي يقررها دستورهم ليس لها مكان بين هذه اللغات .

وقد تجاوزت الشكوى حدود الإحساس بالكرامة الوطنية ، وحدود الغيرة من أن يجد كل أجنبي في مصر الطريق مفتوحة أمامه للعمل بينما المصريون متعطلون ... تجاوزت هذه الحدود فشكت مصلحة الضرائب من أن عدم إمساك الدفاتر بلغات هذه الدوائر الأجنبية أعجز موظفيها عن معرفة إيرادها وعن تقدير الضرائب المستحقة عليها ، فاضطروا أن يلجئوا إلى التقديرات التقريبية مما لا يستقيم معه تنفيذ القانون .

حدث هذا كله في الوقت الذي كانت فيه إحدى الشركات الكبيرة تجيب على رجاء الحكومة لها بأن تستخدم اللغة العربية في حساباتها وفي مكاتباتها وفواتيرها وعمودها مع المصريين الذين لا يعرفون لغتها بأنها لا تفهم أن هناك ضرورة لهذا الإجراء !

أى نعم لا تفهم هذه الشركة وأمثالها ضرورة لهذا الإجراء . لأنها لا تحس بإحساس المصريين ، ولا تتذرع عواطف المصريين ومصالحهم ، بل هى لا تفهم لأنها لا تحترم هؤلاء المصريين الذين تعيش بين ظهرانيهم . ولم تجرد منهم ما يدعوها للاحترام ! . فلعلها الآن أن تحترمهم وأن تحاول فهم الضرورة الملجئة لهذا الإجراء ، وإن هذه الشركات تستطيع أن تفهم جيدا عدم اللزوم ، عند ما تجرد "رجالا" أو "رجالا" يحترمون أنفسهم ويحترمون لغتهم ويحترمون كرامتهم كما حدث الآن .

والذى حدث لم يصل بعد انى أن تحتل اللغة الرسمية مكانها الطبيعي الذى تحتله كل لغة رسمية في أى بلد من البلاد .

فشروع القانون المعروض لا يزيد على تحميم مساك الدفاتر التى تقدم لمصلحة الضرائب باللغة العربية ، وجعل المكاتبات المترتبة على عقود الالتزام والاحتكار بهذه اللغة أيضا . فهو لم يمنع استعمال اللغات الأخرى فيما عدا ذلك . ولا توجد أمة مستقلة تتسامح هذا التسامح مع غير لغة البلاد .

وإذا المشرع المصرى أن يفرض في التسامح بعد هذا أيضا ، فأعطى أصحاب الأعمال مهلة عام لتنفيذ هذا القانون . عام كامل بحيث لا تكون هناك حجة أو شبهة للمخالفين ، ولا يكون هناك الا التعتى والجحود للتخلفين .

وكم ذا تسامح مصر وترقى في تقرير حقوقها البديمية وحقوق كرامتها الوطنية ولغتها القومية ، فلعل هذا التسامح وهذا الترفق لا يضران بغير معناهما ، ولعلهما يفهما على حقيقتهما فإنه ليس من مصلحة أحد أن تمس الكرامة القومية جهرة ، وان تتفعل النفوس لهذا لمساس الأمم . ولن توجد الأمة ولن يوجد امرء الذى لا يتفعل على مر الأيام !

ن هذا القانون هو الحد الأدنى الذى ترتضيه كرامة البلاد ومصالحها ، ومع هذا فقد 'ستغرق سنة خمس سنوات بعد الغاء 'لامتيازات ، ومع هذا - أيضا - قد جعل مهلة طويلة لأصحاب الأعمال .

فليس بعد ذلك إذن الا البطر ، والبطر يزيل 'نعم . كما يقولون في الأمثال .